سياسات الأداء التصديري المتميز لتنمية الصادرات المصرية مع الإشارة لبعض الدول التي حققت آداء تصديري متميز « تركيا – سنغافورة – ماليزيا – اندونيسيا » دراسة تطبيقية

د/ وجدي محمدي عبدربه

مقدمة

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية فى الوقت الراهن حيث تحتدم المنافسة بين الدول فى مختلف الأسواق العالمية. كما تزداد أهمية تنمية الصادرات فى ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه فى زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم فى خفض الدين الخارجي. ولذا كان التصدير إحدى دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة فى العقود الماضية، وفي مقدمتها دول جنوب وشرق آسيا. وقد شهدت الصادرات المصرية زيادة ملموسة فى السنوات الأخيرة، ومع ذلك، فإن وضع مصر الراهن على خريطة التصدير العالمية يشير إلى ضرورة السعي لتحقيق طفرة فى الصادرات مع الارتقاء بهيكلها وجودتها ومحتواها التقني.

وقد أبدت الحكومة المصرية فى الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بتنمية الصادرات تمثل فى زيادة الصادرات بوجه عام، والصادرات الصناعية بوجه خاص، بالاستفادة من التجارب الدولية فى هذا المجال. وتشير هذه التجارب إلى أن تنمية الصادرات تستلزم فى المقام الأول معالجة عدم الاستغلال الكامل للطاقة التصديرية الحالية إلى جانب العمل على زيادة وتنويع الصادرات. وعليه، يبدأ البحث باستعراض نشاط مصر التصديري وبيان أهم المعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية، وتؤدي إلى الحد من الطاقة التصديرية كما ونوعا. بعدها نستعرض بالدراسة تجارب بعض الدول ذات الأداء التصديري المتميز وخصوصا تركيا واستعراض دورها التصديري المتميز لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة ، والتي يؤمل أن تشكل نواة يمكن لمختلف الفاعلين الاقتصاديين البناء عليها لوضع

استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات فى مصر. مستخدما فى ذلك أسلوبا إحصائيا وهو تحليل الانحدار المتعدد. باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

مشكلة البحث

تطور حجم الصادرات المصرية عبر العقود الماضية ما زال منخفضا مقارنة بدول عديدة ناشئة وما زالت تحتاج إلى جهود كبيرة لتنميتها كما ونوعا ، كما تحتاج إلى تحديد معوقات تنميتها وتحديد أهم سياسات وإجراءات تنميتها ، حيث بلغت حوالي ٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣١,٢٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي بينما فى تركيا بلغت١٠٥ مليار بنسبة ٢١ ٪ من الناتج المحلى .

إن نجاح الاقتصاد ليس رهنا لسياسة واحدة أو إجراءات نمطية معينة ، بل إن الحاجة إلى تطوير السياسات وتغير الأوزان النسبية لكل سياسة شرط لاستمرار النمو وتحقيق النجاح .

والمشكلة التي يحاول الباحث تناولها هي- هل نجاح الدولة فى تحقيق معدلات تصدير مرتفعة تعتمد على سياسة واحدة أم على مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات وما هي ؟ وما هي نسب الأوزان الترجيحية الأنسب لكل سياسة ؟

أهمية البحث :

تنقسم أهمية البحث فيما يلي :

١- الأهمية الأكاديمية :

يسلط البحث الضوء على مشكلات وتحديات حالية لتنمية الصادرات المصرية تحتاج إلى حلول وعلاج

عملية تنمية الصادرات المصرية تعد من الأمور المستمرة والمتواصلة والضرورية لخطط التنمية والتطوير ، وهذا البحث يعد استمرارا للجهود المضافة لضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢- الأهمية العملية :

تتجسد فى تقديم وطرح الحلول ومساعدة الاقتصاد على مواجهة وعلاج المشكلات والتحديات الاقتصادية المتمثلة فى كيفية انتهاج أفضل السياسات

والإجراءات اللازمة لزيادة وتنويع الصادرات. وبيان أهم المعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية، وتؤدي إلى الحد من الطاقة التصديرية كما ونوعا .

أهداف البحث

١-بيان أهمية التصدير وأثره على الاقتصاد .

٢- بيان أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تنمية الصادرات المصرية

٣- بيان لأهم السياسات التي تساعد على دعم وإنجاح الصادرات وتساعد على تحقيق أداء تصديري متميز .

٤- بيان الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول الأسيوية حديثة التصنيع والتي حققت أداءً متميزا فى مجال التصدير بشأن دور السياسات التي اتبعاتها لتحقيق هذا الأداء المتميز فى مجال التصدير .

فروض البحث

الفرض الأول : عدم كفاءة سياسات الأداء التصديري المصري وتعاني من مجموعة من المعوقات

الفرض الثاني : وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قيمة الصادرات ومحدداته"

منهج البحث:

فيما يتعلق بالمنهج المتبع لحل المشكلة البحثية لهذه الدراسة، فقد اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال اتباع الخطوات الرئيسية المحددة وفق ذلك المنهج والمتمثلة فى:

ملاحظة الظاهرة بالصورة التي تبدو عليها فى الواقع، ثم محاولة توضيح وتحديد أبعادها ومكوناتها بصورة أكثر دقة، من خلال الاطلاع على الدراسات والنظريات العلمية ذات الصلة.

ب- تكوين الإطار النظري للبحث، ومن ثم وضع فروض البحث والتي تمثل حلولاً مبدئية

ج- تحديد المنهجية Methodology الملائمة التي تعتمد على استخدام المنهج التحليلي الوصفي فى دراسة المعوقات والتحديات الاقتصادية التي تواجه مصر فى تنمية الصادرات والعمل على علاجها وإبراز أهم سياسات واجراءات الأداء المتميز لنشاط التصدير مسترشيدين بالتجربة التركية فى نشاطها التصديري .

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

باستخدام Eviews فى تحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر متنوعة، ومن أهم الأساليب التي تم الاعتماد عليها لإجراء اختبار فروض الدراسة ووصف متغيراتها الانحدار الخطي المتعدد لسلسلة زمنية من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٧م لبيان العلاقة الارتباطية بين قيمة الصادرات التركية ومحدداته،ونسبة التفسير (المتغيرات المستقلة للمتغير التابع) ، وتحديد العوامل المؤثرة فى قيمة الصادرات

محتويات البحث

الفصل الأول : ماهية التصدير وسياسات الأداء التصديري المصري .

المبحث الأول : ماهية وأهمية التصدير .

المبحث الثاني »: سياسات الأداء التصديري المصري .

الفصل الثاني : سياسات الأداء التصديري المتميز .

المبحث الأول : تجارب بعض الدول المتميزة فى مجال التصدير .

المبحث الثاني »: سياسات مقترحة لتنمية الصادرات المصرية .

الفصل الأول

ماهية التصدير وسياسات الأداء التصديري المصري

تمهيد

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي دولة سواء متقدمة أو نامية ، حيث تزداد أهمية تنمية الصادرات فى ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه فى زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم فى خفض الدين الخارجي.

وتعتبر الصادرات فى الدول النامية مسؤولة بشكل أساسى عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية ، لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات ،أيضا يمكن من خلال الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات ، وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، لذا أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من أهم الأهداف الاقتصادية .

وسوف نتناول فى هذا الفصل استعراض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تنمية الصادرات المصرية لاستخلاص أهم النتائج التي توصلت لها ثم نستعرض لماهية التصدير وأهميته ودوافعه والمعوقات التي تحد منه .

المبحث الأول
ماهية وأهمية التصدير

مقدمة

نتناول فى هذا المبحث لبعض من الدراسات التي اهتمت بدراسة أهمية التصدير عموما ولمصر على وجه الخصوص وأهم المشكلات التي تعوق نشاط التصدير وأهم الحلول والتوصيات التي تساعد على نجاح ونمو نشاط التصدير . كما نتناول عرض لأهم تعريفات التصدير وأهميته ودوافع نشاط التصدير والمشكلات التي تعوق العملية التصديرية .

أولاً- عرض وتحليل لبعض الادبيات الاقتصادية

تناول عدد كثير من الدراسات التصدير سواء من حيث أهميته أو من حيث العوامل المؤثرة فيه وكذلك أثر تغير سعر الصرف عليه وكذلك أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات وكذلك أثر الصادرات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذه الدراسات

د.سعدي فيصل [١] « رؤية تحليلية حول الأهمية الاقتصادية للتصدير مع الإشارة للإمكانيات التصديرية المتاحة للجزائر فى مجال الطاقات المتجددة » حيث تناولت الأهمية الاقتصادية للتصدير . وما هي الإمكانيات المتاحة لتنمية الصادرات الجزائرية فى مجال الطاقات المتجددة .

ودراسة هديل حميد محمود [٢] « أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فى حفز الصادرات غير النفطية للعراق على

وفق معطيات التجربة التركية » حيث استند البحث إلى فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ايجابى دافع نحو تنوع وحفز الصادرات غير النفطية ، ويسلط البحث الضوء على التجربة التركية فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونجاحها فى هذا الإطار. ودراسة دينا أحمد عمر [٣] : أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى دول عربية مختارة يهدف البحث إلى محاولة دراسة

(١) د سعدى فيصل مجلة البحوث و الدراسات العلمية جامعة يحيى فارس العدد ١٠ .. جوان ٢٠١٦

(٢)مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة بغداد . العدد ١٠٢ المجلد ٢٤ .

(٣) دينا أحمد عمر ٢٠٠٦ . جامعة الموصل . تنمية الرافدين ٨٥ (٢٩)

وقياس العوامل المؤثرة فى الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها ولا سيما الصادرات فى عدد من الدول العربية . و دراسة أشرف لطفي السيد [١] « تحليل أثر تقلبات سعر الصرف علي الصادرات فى جمهورية مصر العربية » تحاول هذه الدراسة التحقق من العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل بين الصادرات المصرية وبين التقلبات فى سعر صرف الجنيه، سعر الصرف الفعال، الدخل العالمي، ومعدلات التبادل الدولي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠.

وقد أوضحت النتائج أن تقلبات سعر الصرف تؤثر تأثيرا سلبيا علي نمو الصادرات المصرية، حيث تؤدي حالة عدم التأكد الناشئة عن التقلبات إلى تفضيل المتعاملين فى التجارة إلى تفضيل التجارة فى الداخل عن التجارة فى الأسواق الدولية. كما اتضح أن سياسة سعر الصرف للتأثير علي الصادرات لن تكون سياسة جيدة. حيث إن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يتبعه زيادة الصادرات وذلك فى الأجل القصير. ومع ذلك فإن سياسة تخفيض قيمة الجنيه ستؤدي إلى زيادة الصادرات فى الأجل الطويل. بالاضافة إلى أن الدراسة استنتجت العلاقة السلبية بين التقلبات فى سعر الصرف وحجم الصادرات فى كلا الأجلين القصير والطويل. حيث أدى تقلب سعر الصرف إلى انخفاض الطلب علي الصادرات المصرية فى الفترة محل الدراسة .

ثانياً- مفهوم التصدير:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادارت ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

يمكن تعريف الصادارت على أنها :عملية تقوم على بيع وارسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج [٢]، كما تعرف أيضا على أنها :انتقال السلع وسواها من الخدمات والمتلكات . المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها فى أسواق عالمية [٣] . وتعرف الصادرات أيضا بأنها: مبيعات البضائع فى الخارج ، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادارت حقنا فى الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الايجابية تجر زيادة فى الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي. وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادارت هي: سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متنقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادارت حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج.

(١) أشرف لطفي السيد ،كلية التجارة جامعه طنطا .....

(٢) عادل عبد الهادى. . ١٩٧١ . الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٤١

(٣) أحمد خليل خليل، ١٩٩٧ معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص.....

ثالثا: دوافع عملية التصدير:

تعتبر الصادرات فى الدول النامية مسؤولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية ، لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات .أيضا يمكن من خلال الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية [١]، لذا أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من أهم الأهداف الاقتصادية وذلك لعدة أسباب تتمثل فيما يلي [٢]

١- يتمثل السبب الرئيسى فى التخلص من العجز التجاري .

٢- أن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجي، بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي ، ولا نقصد بذلك زيادة الدخل بفعل المضاعف فهذه المسألة تخص الأجل القصير وانما نقصد جوهر عملية التنمية فى الأجل الطويل . فتنمية الصادرات حينما تعرف بدقة فى إطار حرية التجارة ، هي تغير هيكلي فى النشاط الإنتاجى المحلي لايتم إلا بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية ، وهذه الأخيرة هي الأنشطة الأكثر كفاءة ، والأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة ، وعلى ذلك فإن تنمية الصادرات تعبر فى الواقع عن جوهر عملية التنمية الاقتصادية فى إطار اقتصاد مفتوح.

خامسا : استراتيجية تنمية الصادرات:-

١- تعرف هذه الاستراتيجية على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة . بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها ، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فى الأسواق العالمية .

مفهومها : فيما يحدد كروجر Krouger ١٩٨٠: بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة. . وقد عرفاها Bhagwati ١٩٨٥ باغا واتى – وأما بلاصا ١٩٩٠ Balassa بأنها الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية

(١) إيمان محمد أحمد، (٢٠٠٧). النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية فى مصر، مجلة بحوث . اقتصادية عربية،مصر،القاهرة،العدد ٣٨ ، ص ٢٠

(٢) عبدالرحمن يسري أحمد، (٢٠٠٠) قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر ، ص ١١٨

غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات .[١] كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الاستراتيجية فى التجارة الخارجية ، بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات فى شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية ، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للصادر ، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم فى الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا ، مما يؤهلها للمنافسة بهذه الأسواق . لكنه يجب وكشرط ضرورى لنجاح هذه الاستراتيجية تحفيز التوسع فى الاستثمار الإنتاجي بغرض التصدير خاصة بإعفاء السلع الوسيطة الداخلة فى إنتاج سلع التصدير من الجمارك والضرائب المختلفة ، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير وتأمين عمليات التصدير والمصدرين . وكما يؤدى تنويع الصادرات السلعية إلى ارتفاع وزيادة عروض الصادرات .

٢- مزايا استراتيجية تنمية الصادرات:

هناك عدة منافع تنتج عن طريق اتباع هذه الاستراتيجية تتمثل أهمها فيما يلي :

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد القومي، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص فى إنتاج سلعة معينة.

- التغلب على ضيق السوق المحلي واستغلال مزايا اقتصاديات الحجم.

- أن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير يساعد على ارتفاع مستوى كفاءة الاقتصاد القومي.

- أن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض يتوقف على نمو اقتصاديات الدول المستوردة.[٢]

٣- معوقات استراتيجية تنمية الصادرات:

تواجه سياسة التوجه نحو الخارج بعض الصعوبات والمتمثل أهمها فيما يلي [٣]

- ارتفاع حاجز الحماية الذى تضعه الدول المتقدمة أمام استيراد السلع الصناعية من الدول النامية.

(١) محمود حامد. تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية.مكتبة الحرية للنشر والتوزيع. مصر.٢٠٠٦، ص٣١-٣٤

(٢) محمود محروس إسماعيل.اقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة.الأسكندرية.١٩٩٧، ص ٥٦-٥٧

(٣) أحمد ولد المحجوب. تحليل وتقييم دور الصادرات فى التنمية الاقتصادية مع التطبيق على موريتانيا. . رسالة ماجستير قسم الاقتصاد . جامعة القاهرة. مصر .٢٠٠٦ ص ٤٠-٥٢

-ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلي وبالتالي الإنتاج بأقل من الطاقة الفعلية للوحدات القائمة وتخلف أساليب الإنتاج وعدم كفاية وسائل النقل.

- الاعتماد على رأس المال الأجنبي وهو غير متوفر إلا تحت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة.

- انخفاض جودة الإنتاج الصناعي وكذا عدم مرونة عرض المنتجات بالجودة والسعر المطلوب.

- صعوبة تسويق الصادرات لنقص المعلومات عن الأسواق المتاحة، والأذواق والمواصفات القياسية المطلوبة للدول الأجنبية.

٤- آليات تنويع وتنمية الصادرات:

تحتاج قضية تنمية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات فى مختلف المجالات سواء فى مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق ، مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والأخطار التي تعوقهم ، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلائم التغيرات فى سوق التصدير. ويتم التطرق إلى مختلف الآليات التي من شأنها العمل على تنويع وتنمية الصادرات ، والتي تتمثل فى تخفيض قيمة العملة، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التصديرية ، وتأمين هذا التمويل، والاعتماد على مقاربة التسويق الدولي، وكذا منح تحفيزات جمركية وضريبية للمشروعات التصديرية.

أ- مفهوم تخفيض قيمة العملة:

إن تخفيض العملة عملية ذات طابع تقني تهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معيار مرجعي، سواء كان هذا المعيار ذهباً أو عملة صعبة أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة، ومنه إلى جميع العملات المختلفة . وتثار مشكلة التداخل فى المصطلحات، فعبارة التدهور والتحسن، وكذلك التخفيض والرفع من قيمة العملة تظهر بكثرة فى أي حديث عن التجارة الدولية والتمويل الدولي، حيث يأخذ التخفيض مكانه عند الحديث عن سعر

العملات الأجنبية فى ظل نظام سعر الصرف الثابت، حيث يكون ذلك بقرار رسمي، وعكس التخفيض هو الرفع. أما تغيرات سعر العملات الأجنبية فى ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن العملة عندما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي[١]

تخفيض قيمة العملة الوطنية وأثره على الصادرات:

عادة ما يحدث تغيير سعر الصرف تعديلات على كل من الصادرات والواردات بهدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، وما يهمنا فى هذا الإطار هو التغييرات التي يحدثها على الصادرات، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية، ومنه زيادة الطلب الخارجى على الصادرات، فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية.

علاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات:

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية، وهذا يعني انخفاض فى قدرة السلع المحلية على المنافسة، ويتضح من هذا التعريف والشرح أن العلاقة بين قدرة السلع المحلية على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية[٢]

العوامل التي يتوقف عليها نجاح تخفيض قيمة العملة فى زيادة حصيلة الصادرات:

يتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة فى إحداث آثار من شأنها زيادة حصيلة الصادرات على مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

١- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات: يجب أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة ، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر فى الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض .

(١) تومي صالح، مبادئ الاقتصاد الكلى، دار اسامه للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٢٩٥

(٢) على توفيق الصادق، اكتوبر، المدرة التنافسية للاقتصاديات العربية فى ظل الأسواق العالمية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، العدد الخامس، صندوق النقد العربى، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، ١٩٩٩..

٢- مرونة العرض الداخلي للصادرات: حيث إن زيادة الصادرات على أثر تخفيض قيمة العملة لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الإنتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الأسواق الخارجية بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع فى الطلب الخارجي على صادراتنا نتيجة انخفاض العملة الوطنية.

٣-استقرار الأسعار المحلية : حيث إنه يجب أن يسود استقرار فى الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع فى صور ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية .

ويلغى بالتالي العلاوة المعطاة للصادرات الناشئة عن تخفيض قيمة العملة ، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة فى الزيادة من حصيلة الصادرات مرهون بعدم حدوث ضغوط تضخمية.

٤-ردود أفعال الشركاء التجاريون : قد يلجاء المنتجون إلى خفض أسعار صادراتهم .

أدوات أخرى لتنمية وتنويع الصادرات:

أ- الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين: إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تسهم هذه الحوافز فى تقليل تكلفة المنتجات المصدرة فى الأسواق الخارجية.[١]

ب- توفير مجموعة من خدمات التصدير المتكاملة :

والتي تشتمل على توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها.

- بناء نظم المعلومات التسويقية والتصديرية.

- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن المنتجات الوطنية فى الخارج.

- العمل على توفير مجموعة من الخدمات التصديرية المساعدة التي تتمثل فى :

(١) أمل عصام ذكي : مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية فى ظل المتغيرات العالمية المعاصرة،رسالة دكتوراه ، مكتبة عين شمس،٢٠٠٤ .

* نشاط التعبئة والتغليف، الرقابة على جودة المنتجات التصديرية، نظام التسعير والتكلفة التصديرية، خدمات النقل الداخلي والخارجي، بيوت التسويق ومراكز البيع الخارجية ، تدريب الكوادر التسويقية على جميع المراحل والأنشطة التسويقية، وذا يتطلب إنشاء جهاز للتدريب التسويقي.

ج- تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى فى مجال التصدير[1]

يكمن الهدف من تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى فى مجال التصدير للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأيضا الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للشركات التصديرية، فضلا عما يمكن أن تقوم به هذه الشركات من دور فى تنمية الصادرات.

د - القضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون، مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصادرات، وتبسيط إجراءات التصدير.

ه- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية الرأسية التي تسعى إلى التصدير، وذلك بإزالة القيود على مجالات الاستثمار.

و- العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة تنافسيتها وبالتالي مساهمتها فى تنويع وتنمية الصادرات.

٥- محاور استراتيجية تنمية الصادرات:

يلاحظ أنه ليس ثمة نموذج موحد صالح للتنفيذ فى كافة الدول بالنظر إلى اختلاف الظروف

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدول . وبصورة عامة يمكن إجمال المحاور التي ترتكز عليها استراتيجية تنمية الصادرات فيما يلى:

١- الإطار المؤسسي : إذ ترتكز استراتيجية تنمية الصادرات على ضرورة خلق وايجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير ، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية ، سواء

(١) سعيدي وصاف ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على التنو الاقتصادي فى البلدان النامية، رسالة دكتوراة غير ، منشورة، جامعة الجزائر ،٢٠٠٤، ص ١٣٨.

ما تعلق منها بترويج الصادرات أو المنتجات الموجهة للتصدير ، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات ، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية واقامة المعارض ، والتعريف بالمنتج المحلي فى المحافل الدولية ....الخ

٢- جودة المنتج: تعد جودة المنتج محورا مهما من بين المحاور التي ترتكز عليها استراتيجية تنمية الصادرات ، ويتأتى ذلك من خلال أمرين اثنين ، الأول : يتمثل فى إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية ، والأمر الثاني : هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظم للجودة أو إقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع.

٣- إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية . وتسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز فى تحفيز الصادرات من خلال التسهيلات التي تمنح للمصدرين .

٤- تأمين الصادرات:-

ويتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية لاسيما تأمين إعتمادات التصدير ، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

٥- إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية:-

والهدف من إنشاء هذه المناطق فى إطار استراتيجية تنمية الصادرات ، هو جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعومة ، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

٦- تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير:-

ويكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل فى إنتاج السلع الموجهة للتصدير ، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات.

٧- إصلاح القطاع المصرفي :

وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي ، ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير من خلال جملة من الأساسيات والتي تتمثل فى:-

أ- تدخل الدولة لتأدية دور واضح فى عملية التنمية: ويكون هذا التدخل لإجل أمرين اثنين ، الأمر الأول: يتمثل فى إزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير وتحسين الأنشطة التي سوف تزيد من الصادرات . أما الأمر الثاني : فيكون بالتدخل لإزالة الاضطرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية المتطلعة للداخل وخاصة الصناعات البديلة للاستيراد [١]

ب -العمل على تنمية الصادرات كما وكيفا :وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار حصيلتها عن طريق وضع برنامج للتوسع فى تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة وزيادة قدرات الانتاج فى المؤسسات التي تغذي السوق الداخلي خاصة بالإنتاج الصناعي ، وخلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل التصدير والعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسى لصادرات البلد فى الأسواق الخارجية [٢]

ج- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات: يجب على الدول النامية أن تعمل على تنويع أسواقها واعطاء الأولوية الخاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها بحيث تنخفض حدة المنافسة فى هذه الدول مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها على أن تنتقل هذه الدول فى مرحلة متقدمة من الإنتاج إلى برنامج صناعي يركز على إنتاج وسائل التنمية المتمثلة أساسا فى السلع الإنتاجية الأساسية كالآلات والمعدات والأجهزه الصناعية .

---

(١) زرقين عبود وجبارى شوقى، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، جامعة حسيبة الجزائر٢٠٠٦ .

(٢) بوالعام سميرة ،أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية ، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.٢٠٠١ ص ٩٦

المبحث الثاني

سياسات الأداء التصديري المصري

تمهيد

تعد الصادرات السلعية من أهم مكونات الميزان التجارى المصري لكونها تمثل أداة رئيسية لتقليل العجز الناشىء من تزايد المدفوعات للواردات السلعية ، ومن الثابت أن حجم الصادرات بصفة عامة ، أو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الحقيقى للقوة الاقتصادية لأي دولة .

١ – مؤشرات تطور نشاط التصديري المصري

نستعرض فى الجدول التالي (جدول ١) تطور نشاط التصدير المصري من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٨ كقيمة بالدولار الأمريكي ونسبة النمو وكنسبة من الناتج القومي الإجمالي .

جدول (١) صادرات السلع والخدمات المصرية (بالمليار دولار)

السنة	القيمة بالمليار دولار	نسبة النمو ٪	الصادرات نسبة من الناتج القومي الإجمالي ٪
١٩٩٠	٨,٦٥	٧,١٤	٢٠,٠٥
١٩٩١	١٠,٢٨	٣,٣٣	٢٧,٨٢
١٩٩٢	١١,٨٩	١٢,٩	٢٨,٤
١٩٩٣	١٢,٠٤	١,٢٧	٢٥,٨٤
١٩٩٤	١١,٧١	٠,٥٠	٢٢,٥٧
١٩٩٥	١٣,٥٦	١١,٤٤	٢٢,٥٥
١٩٩٦	١٤,٠٣	١,٧٢	٢٠,٧٥
١٩٩٧	١٤,٧٨	(١,٠٣-)	١٨,٨٤
١٩٩٨	١٣,٧٥	(٣,٥٩-)	١٦,٢١
١٩٩٩	١٣,٦٥	٩,١١	١٥,٠٥
٢٠٠٠	١٦,١٨	٣,٨٠	١٦,٢٠
٢٠٠١	١٧,٠٧	٣,٢٩	١٧,٤٨
٢٠٠٢	١٦,٠٩	٥,٧٧	١٨,٣٢
٢٠٠٣	١٨,٠٧	١٣,٨٢	٢١,٨
٢٠٠٤	٢٢,٣٦	٢٥,١٨	٢٨,٢٣
٢٠٠٥	٢٧,٢١	٢٠,٥١	٣٠,٣٤
٢٠٠٦	٣٢,١٩	٢١,٢٨	٢٩,٩٥
٢٠٠٧	٣٩,٤٧	٢٣,٤٧	٣٠,٢٥
٢٠٠٨	٥٣,٨٠	٤٨,٤٨	٣٣,٠٤

٢٠٠٩	٤٧,١٦	(١٤,٦٤-)	٢٤,٩٦
٢٠١٠	٤٦,٧٣	(٢,٧٥-)	٢١,٣٥
٢٠١١	٤٨,٥٤	٠,٥٨	٢٠,٥٧
٢٠١٢	٤٥,٨١	(٢,٥٦-)	١٦,٤٠
٢٠١٣	٤٩,١١	٤,٥٢	١٧,٠٢
٢٠١٤	٤٣,٥٢	(١٠,٩٤-)	١٤,٢٤
٢٠١٥	٤٣,٨٦	(٠,٦٣-)	١٣,١٨
٢٠١٦	٣٤,٤٤	١٤,٥٣	١٠,٣٥
٢٠١٧	٣٨,٣٦	٨٦,٠٤	١٦,٣٠

المصدر / بيانات البنك الدولي

من الجدول السابق يتبين انخفاض قيمة الصادرات المصرية بالنسبة إلى قيمة الصادرات التركية (كمثال لدول المقارنة)[١] حيث بلغت ٨,٦٥ و ١٠,٢٨مليار دولار عام ١٩٩٠ و١٩٩١ بنسبة نمو ٧,١٤ ٪ و ٣,٣٣ ٪

على التوالي بينما بلغت فى تركيا ٢٠,١٤ و٢٠,٧٧ مليار دولار ، وبلغت ١٦,١٨ و ١٧,٠٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠و٢٠٠١ بنسبة نمو ٣,٨٠ ٪ و ٣,٢٩ ٪ على التوالي بينما بلغت فى تركيا فى نفس الفترة ٥٣,٠٩ و ٥٣,٢٢ مليار دولار بنسبة نمو ١٧,٣٥ ٪ و ٤,٥٩ ٪ . وبلغت ٤٣,٥٢ و ٤٣,٨٦ و ٣٤,٤٤ و ٣٨,٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي .ويلاحظ انخفاض قيمة الصادرات بعد عام ٢٠١٥ وبعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري ، بينما بلغت الصادرات التركية لنفس الفترة على التوالي ٢٢٢ مليار و ٢٠٠,٧٣ و ١٨٩,٧٢ و ٢١١,١١ مليار دولار .

ثانيا- معوقات التصدير فى مصر.

١- معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية :

وتتضمن نقص التسويق الفعال، وانخفاض مستوى خدمات الموانئ ،وصعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، وارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات، وتعقد الإجراءات الإدارية. ويرجع نقص التسويق الفعال إلى ضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التسويق والاشتراك فى المعارض الدولية، مع صعوبة الإجراءات اللازمة للاشتراك فى هذه المعارض. أما بالنسبة لانخفاض مستوى خدمات الموانئ، فنجد أن إجراءات الإفراج الجمركي فى مصر تستغرق أسبوعين فى المتوسط، بينما لا تزيد عن يومين فى دول مجاورة مثل تركيا والإمارات Ghoneim

(١) عبد الحميد وعبد المطاب ، نماذج تنموية معاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية

and Helmy 2007) ويعد أداء الرافعات فى الموانئ منخفضا أيضا حيث يبلغ عدد النقلات التي تقوم بها الرافعات فى ميناء الإسكندرية ما بين (١٠ – ١٢(نقلة فى الساعة، مقارنة بمتوسط عالمي يصل إلى (٢٠ – ٢٥) نقلة فى الساعة. كذلك هناك حاجة لتطوير كثير من الخدمات مثل نقل البضائع غير المعبأة أو خدمات السفن الناقلة للمركبات (Richter 2007) ويضاف إلى هذا ارتفاع نولون الشحن نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع أسعار النقل والوقود البحري، وفرض رسم صادر أحيانا مثل ذلك الذي فرض على صناعة الرخام عام ٢٠٠٧ ، وعدم كفاية خطوط الشحن، والذي يمثل عقبة أمام كثير من الصناعات. وتؤدي صعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات إلى إحجام المؤسسات التمويلية عن الدخول فى هذا النشاط. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل طاقة كامنة كبيرة للتصدير . ومن أمثلة ارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات تلك المفروضة على شهادات المنشأ وشهادات الجمارك والتعريفة الجمركية والتي بالرغم من التعديلات المتتالية ما زالت ترفع من أسعار مدخلات بعض الصناعات التصديرية المهمة . وأخيرا، تتضمن هذه المعوقات تعقد الإجراءات الإدارية للتصدير والاستيراد، بما فى ذلك إجراءات نظام السماح المؤقت، والذي يستلزم من المصدر تقديم عدد كبير من المستندات، كنموذج السماح المؤقت وصورة من بوليصة الشحن والفواتير وشهادة المنشأ وغيرها من المستندات.

٢- معوقات تحد من الطاقة التصديرية[١]

ومن أهمها ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة فى التجارة، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير، وتشوه هيكل

حوافز الاستثمار فى السلع القابلة للتصدير، وضعف الخبرات والعمالة، وتدني الاهتمام بالبحوث والتطوير. حيث

أدى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة فى التجارة، كالعقارات والأراضي، إلى زيادة ربحية الاستثمار فيها على حساب الاستثمار فى المنتجات القابلة للتجارة. أما بالنسبة لارتفاع تكلفة الإنتاج فيعود إلى زيادة أسعار العوامل مثل ارتفاع الأجور مقارنة بمستوى الإنتاجية، وإلى عدم كفاية رأس المال وصعوبة الحصول على

(١) د/ جلال الشافعى ، دور الضرائب فى تنمية الصادرات المصرية وتشجيع مقوماتها ، المؤتمر العلمى الرابع ،كلية تجارة الزقازيق ،فرع بنها ،ابريل ٢٠٠٣ ،تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية .

الائتمان وارتفاع أسعار المدخلات، وذلك وفقا لنتائج الاستبيان نصف السنوي) بارومتر الأعمال (الذي أجراه المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤخرا (٢٠١٥) حول أداء قطاع الأعمال. بينما يرجع ارتفاع تكلفة التصدير إلى انخفاض مستوى البنية التحتية، لا سيما تلك التي تخدم النقل الداخلي والشحن. ويؤدي تشوه هيكل حوافز الاستثمار فى السلع القابلة للتصدير، كارتفاع الضرائب غير المباشرة على كل من السلع المنتجة محليا والمستوردة، إلى زيادة أسعار المدخلات ومن ثم سعر المنتج النهائي، ويفقد المنتج المحلي تنافسيته السعرية فى الأسواق العالمية .

ومن العوامل التي تؤثر بشدة على الصادرات ضعف الخبرات والعمالة، وذلك إما لنقص التدريب الفني والمهني الملائم أو لتدني مستواه، إلى جانب ضعف إنتاجية العمالة. حيث أشارت الشركات فى الاستبيان سالف الذكر خلال العامين الأخيرين إلى أن عدم توافر العمالة المدربة يمثل أحد أهم معوقات الأداء. وأخيرا، يعد نقص البحوث والتطوير من أهم هذه المعوقات الأمر الذي ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات.

الفصل الثاني
سياسات الأداء التصديري المتميز

تمهيد

نتناول فى هذا الفصل عرضا لتجارب بعض الدول الأسيوية حديثة التصنيع (تركيا – ماليزيا – سنغافورة – اندونيسيا) والتي حققت نجاحاً وأداءً متميزا فى نشاطها التصديري وذلك لاستخلاص أهم الدروس المستفادة من هذه التجارب ثم نتناول عرض لأهم السياسات والاجراءات المقترحة التي تساعد على تنمية الصادرات المصرية

المبحث الأول
تجارب بعض الدول المتميزة فى مجال التصدير

مقدمة

نتناول فى هذا المبحث عرضا لتجارب بعض الدول الأسيوية حديثة التصنيع (تركيا – ماليزيا – سنغافورة – اندونيسيا) والتي حققت نجاحاً و أداءً متميزا فى نشاطها التصديري وذلك للوقوف على استراتيجيتها التصديرية وأهم الاجراءات والسياسات التي اعتمدت عليها لتحقيق هذا النجاح فى نشاطها التصديري ولاستخلاص أهم الدروس المستفادة من هذه التجارب .

أولا : التجربة التركية فى مجال تنمية الصادرات :

١: أداء قطاع التصدير التركي :

منذ تطبيق حوافز التصدير عام ١٩٨٠ والصادرات تأخذ اتجاها تصاعديا وأصبحت الصادرات تسهم ب ١٣,٧٪ من الناتج الإجمالي عام ١٩٩٣ وارتفعت إلى ١٩,٥ عام ٢٠٠٠، ٢٠,٤ ٪ عام ٢٠١٠ ، واقتربت من نسبة ٢٥ ٪ من الناتج القومي عام ٢٠١٧م ، وارتفع معدل نمو القطاع التصديري بمتوسط سنوي ٣١٪ خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢ وزادت الصادرات السلعية من ٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣٣,٧ مليار دولار عام ٩٥ ثم ٥٣,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ١٥٧,٨ مليار عام ٢٠١٠ ، ٢١١,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧ . واستخدام الحوافز التصديرية أدى إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاع التصديري وخاصة

الصادرات الصناعية . وباستعراض حجم الصادرات التركية [١] نجدها كالآتي :

جدول (٢) حجم الصادرات التركية الأرقام بالمليار دولار

السنة	حجم الصادرات	نسبة النمو	التاتج المحلى ٪
١٩٩٠	٢٠,١٤	٧,١٤	١٣,٣٧
١٩٩١	٢٠,٧٧	٣,٣٣	١٣,٨٤
١٩٩٢	٢٢,٨١	١١,٠٠	١٤,٣٩
١٩٩٣	٢٤,٦٤	٧,٦٩	١٣,٦٧
١٩٩٤	٢٧,٩٤	١٥,١٨	٢١,٣٦
١٩٩٥	٣٣,٧١	٧,٩٨	١٩,٨٩
١٩٩٦	٣٩,٠٩	٢١,٩٦	٢١,٥٤
١٩٩٧	٥٦,٦٦	١٩,١٢	٢٤,٥٨
١٩٩٨	٥٦,٧٢	١٢,٠٠	٢٠,٥٧
١٩٩٩	٤٧,٥٤	١٠,٦٨-	١٨,٥٨
٢٠٠٠	٥٣,٠٩	١٧,٣٥	١٩,٤٥
٢٠٠١	٥٣,٢٢	٤,٥٩	٢٦,٥٨
٢٠٠٢	٥٨,٣٢	٧,٧٦	٢٤,٤٦
٢٠٠٣	٦٩,٣٦	٦,٧٤	٢٢,٢٤
٢٠٠٤	٩٢,٠٩	١١,٥٨	٢٢,٧٥
٢٠٠٥	١٠٥,٣٩	٨,١٢	٢١,٠٢
٢٠٠٦	١١٩,٦٢	٦,٥٠	٢١,٦٥
٢٠٠٧	١٤٣,٤٠	٧,٢٨	٢١,٢٢
٢٠٠٨	١٧٤,٤٧	٣,٨١	٢٢,٨٣
٢٠٠٩	١٤٥,٥٢	٣,٧٢-	٢٢,٥٧
٢٠١٠	١٥٧,٨٤	١,٦٧	٢٠,٤٥
٢٠١١	١٨٥,٣٤	١٣,٤٥	٢٢,٢٦
٢٠١٢	٢٠٦,٨٥	١٤,٨٩	٢٣,٦٧
٢٠١٣	٢١١,٧٢	١,٠٧	٢٢,٢٧
٢٠١٤	٢٢٢,٠٠	٨,١٥	٢٣,٧٦
٢٠١٥	٢٠٠,٧٣	٤,٣٠	٢٣,٣٥
٢٠١٦	١٨٩,٧٢	١,٨٧-	٢١,٩٧
٢٠١٧	٢١١,٤١	١٢,٠٤	٢٤,٨٤

المصدر : بيانات البنك الدولي

(١) أركان بوجور، «سياسات التصدير وأداء التصدير، حالة تركيا»، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا، مجلد ١ عدد ٢، مايو/يونيه ١٩٩٤، ص ٩.

شهدت تركيا منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تغيرا جذريا فى سياساتها الاقتصادية تتمثل فى التحول من اقتصاد موجه يعتمد على الإنتاج بهدف إشباع حاجات السوق المحلي بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على آليات السوق والانفتاح على العالم الخارجي من خلال اتباع استراتيجية مكثفة لتنمية الصادرات، ويمكن إرجاع هذا التحول إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية التي واجهتها تركيا فى أواخر السبعينات من القرن الماضي على أثر اتباع سياسة إحلال الواردات.

٢- الصادرات التركية فى ظل سياسات الإصلاح: إزاء تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية لتركيا، فإنها اضطرت إلى توقيع اتفاقية للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي فى ابريل ١٩٨٠ ، والواقع أن حزمة السياسات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي التركي تمثل الحزمة المعتادة لبرامج التثبيت التقليدية التي يوصي بها الصندوق، ومن خلال دراسة النتائج المرتبطة ببرامج الإصلاح، فإن النجاح الأساسي يتمثل فى تحقيق دفعة قوية للصادرات التركية حيث ارتفع معدل نمو الصادرات السنوي إلى أكثر من ٢٥ ٪ خلال الفترة) ١٩٨٠ – ١٩٨٥) . لقد نجحت تركيا فى تنمية صادراتها سواء إلى الدول الأوربية المتقدمة أو الدول النامية الموجودة بالشرق الأوسط، مما انعكس ذلك على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥,٥ ٪ سنة ١٩٩٢ ، أما عن الصادرات الصناعية فقد ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات لتصل إلى ٨٥٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٤[1]. وقد بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية التركية لمتوسط الفترة ١٩٨٨ –١٩٩٤ معدل ١٦٪ أما عن هيكل الصادرات التركية فقد شكل قطاع المنسوجات أهم القطاعات التصديرية ؛ حيث بلغت نسبته إلى إجمالي الصناعية ٤٣٪ عام ١٩٩٢، ولقد شكلت صادرات الملابس وحدها ٣٥,٨ ٪ من إجمالي الصادرات الصناعية ، فى حين بلغت صادرات الحديد والصلب ١١ ٪ والصناعات الغذائية ٨٪ من إجمالي الصادرات الصناعية[2]

٣- الاستراتيجية التركية لتنمية صادراتها:

تبنت الحكومة التركية منذ بداية عقد الثمانينات سياسة اقتصادية تهدف إلى تنمية وحفز الصادرات، واعتمدت هذه السياسة على عدة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

(1) Georg Kopits& David Robinson" Fissical Policy and extermal Performance: the Turkish experience" international monetary fund " fisical policy in open developing economics,1990.p196.

(٢) محمود عبد الرازق. تكنلوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية،مكتبة الحرية،مصر٢٠٠٦ ص٦٨

أ-الحوافز الجمركية: وتتمثل الحوافز الجمركية الممنوحة للصادرات التركية فى إعفاء جمركي كامل لمستلزمات إنتاج السلع المخصصة للتصدير، وكذلك مواد التعبئة والتغليف. أدخلت الحكومة التركية فى عام ١٩٩٢ العديد من التيسيرات فى نظام الواردات من خلال استبدال ثمانية أنواع من الرسوم الجمركية وستة أنواع من الرسوم الإضافية بتعريفة واحدة ورسم إضافي واحد ، ثم تم إلغاء الرسم الإضافي الوحيد تدريجيا بحلول عام ١٩٩٨ .

- تعمل الحكومة التركية على تبسيط وتسهيل إجراءات التصدير وتسهيل إعفاء ضريبي كامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير.

- الإعفاء من ضريبة الإنتاج على السلع التي يتم تصديرها أو تلك التي تدخل فى إنتاج سلعة يتم تصديرها ، أما بالنسبة للحوافز الضريبية التي يتم منحها للمشروعات المقامة فى المناطق الحرة فتتمثل فى الإعفاء من ضريبة الشركات وضريبة الدخل، والإعفاء من القيود على الواردات وعدم فرض رسوم جمركية.

ب- الإصلاح الاقتصادي والهيكلي: حيث تبنت الإدارة الاقتصادية التركية فى مطلع الثمانينات برنامج الإصلاح

الاقتصادي والهيكلي، والذي تم تنفيذه اعتباراً من عام ١٩٨٣ بناء على اتفاق تم توقيعه مع البنك الدولي، مما ترتب عليه تحرير الاقتصاد التركي بما فيه قطاع التجارة الخارجية، مما أسهم فى تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات.

ج- إصلاح الإطار المؤسسي لتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين [٢]

ولقد تمثل ذلك فى إنشاء العديد من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير. فقد تم إنشاء مركز تنمية الصادرات التركي عام ١٩٦٠ م، وفي نفس الوقت الذي قام فيه القطاع الخاص بإنشاء مؤسسة تنمية الصادرات عام ١٩٨١ ، فضلا عن إنشاء اتحاد الغرف التجاري التركي وانشاء مجلس العلاقات التجارية الخارجية لتنمية تبادل المعلومات التجارية مع الدول الأعضاء عام ١٩٨٦ . ولقد قامت هذه المؤسسات بعمل العديد من البحوث والدرسات وتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين وعمل البرامج التدريبية وتنظيم البعثات الترويجية.

(١) شعبان رأفت محمد. نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٨٠

(٢) شعبان رأفت محمد. نظم تمويل وضمان إئتمان الصادرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٨٠

د - تطبيق سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية :

وقد اتضح[١] ذلك من خلال إنشاء بنك التصدير والاستيراد التركي فى ٢١ أغسطس ١٩٨٧ ، ويتمثل الهدف الرئيسى للبنك فى تشجيع وتنمية الصادرات التركية فى مختلف المجالات التصديرية السلعية والخدمية، والعمل على تفعيل وزيادة دور المصدرين الأتراك فى إطار المبادلات الدولية، كما يهدف البنك إلى تقديم المساعدات للمصدرين والمقاولين الأتراك فى الخارج من أجل تنمية قدراتهم التنافسية على الساحة الدولية وتأمين بيئة خالية من المخاطر فى الأسواق الدولية لهم. كما يقوم البنك بتقديم خدمتي ضمان وتأمين ائتمانات الصادرات والتي تغطى كافة المخاطر المرتبطة بالعملية التصديرية سواء كانت تجارية أو سياسية.

و- إصلاح السياسة الاقتصادية:

حيث قامت الدولة باتباع سياسة نقدية سليمة فى نفس الوقت الذي خفضت فيه سعر صرف عملتها بهدف زيادة صادراتها مع تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة إلى الاستثمارات فى القطاع الصناعي الموجه للتصدير.

ه- الإصلاحات فى القطاع المصرفي:

حيث تم إجراء العديد من الإصلاحات فى القطاع المصرفي التركي بما يكفل فى النهاية توفير السياسة النقدية بأدواتها المختلفة المحفزة للصادرات، مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي التركي لزيادة الصادرات التركية، مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

ن- الحوافز الاستثمارية : اهتمت الحكومة التركية بتشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير، وجذب المنتجين والمصدرين الأجانب والذين يمدونها بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ إلى الأسواق الدولية، وتتمثل أهم الحوافز المقدمة فى هذا المجال فيما يلي:

-عدم فرض أية قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج أو إعادة تحويل رأس المال المستثمر بشرط الحصول على إذن من إدارة الاستثمار الأجنبي.

(١) أمل عصام ذكى ، مدى ملائمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية فى ظل المتغيرات العالمية المعاصرة ،رسالة دكتوراه ،مكتبة عين شمس، ٢٠٠٤ ،ص ٢٠-٢٤

-منح نفس الامتيازات والحوافز الممنوحة للاستثمارات الوطنية ولا سيما من حيث الإعفاءات الضريبية الجمركية على المعدات واستيراد الآلات.

- تتمتع الليرة التركية بالقابلية للتحويل منذ العام ١٩٩٠

ص - الشركات التجارية التصديرية

أنشأت تركيا شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف تتضمن على الأقل ، عشرا » من الشركات المنتجة والمصدرة والتي يبلغ حجم صادرتها مليون دولار على الأقل ذلك للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة وأيضا » للاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للشركات التصديرية حيث يمنح مكافأة تصدير ١٠٪ من القيمة فوب بشرط تجاوز صادرتها ٣٠ مليون دولار سنويا » وزيادتها ١٠ ٪ سنويا » . ومن الحوافز الممنوحة للشركات الكبرى فى التصدير [١]:-

- الحق فى استخدام ما يزيد عن ٥٠ ٪ من حصيلة صادرتها من الدولار الأجنبي فى توفير المادة الخام وسداد مصروفات الشحن وغيرها .

- منح قروض تمويل صادرات بنسبة ٩٠٪ من إجمالي القيمة المخصصة للتصدير

- العمل على حث الشركات لتمثيل تركيا فى المعارض الخارجية ومساعدة هذه الشركات على إنشاء فروع خارجية فى الدول الأخرى .

- علاوة على ذلك قامت تركيا بتبسيط إجراءات التصدير منذ الثمانينيات وأصبح من الممكن للمصدر أن يقوم بالتصدير فور الفحص مباشرة .

ض- قروض التصدير

تعد من حوافز التصدير التي قدمتها تركيا عام ١٩٨٨ بهدف تعويض المصدرين عن إلغاء نظام الإسترداد الضريبى حيث يتم منح قروض تمويل الصادرات بأسعار ذات فائدة مميزة ٧ ٪

بالإضافة إلى ما سبق ، فهناك سياسات وإجراءات لتنمية الصادرات منها :- [٢]

- تشجيع إندماج صغار المصدرين فى شركات التصدير الكبرى .

(١) أمل عصام ذكي ، مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية فى ظل المتغيرات العالمية المعاصرة ،رسالة دكتوراه ،مكتبة عين شمس، ٢٠٠٤ ،ص ٣٥ - ٣٨

(2) Sames.H.Chan-lee"Tax reform in Turkey since the 1980"yapi kredi,vol 9.No1,1999,

- إعفاء ضريبى كامل للصفقات والأنشطة المتعلقة بالتصدير .

- إعفاء من ضريبة الإنتاج على سلع التصدير أو المواد الداخلة فى إنتاج سلع التصدير.

- إعفاء جمركى كامل لمستلزمات إنتاج سلع التصدير ومواد التعبئة .

- إعفاء أجور ورواتب الموظفين العاملين بالصناعات والمناطق ذات الأولوية من الضريبة مما قد يخفض كثيرا » من إجمالي قائمة أجور العاملين بالنسبة للمصدر.

وقد عملت تركيا على تحسين جانب العرض بالنسبة للصادرات من خلال الدعم الفنى للخدمات التصديرية ، واهتمت بتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير وجذب المنتجين المصدرين الأجانب ؛ حيث يمدونها بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ إلى الأسواق الأجنبية بالصادرات غير التقليدية ، وتم إنشاء سكرتارية خاصة بوزارة المالية والتجارة لبحث شكاوى المتضررين من سياسة الإغراق .

ى- الإجراءات المالية والتمويلية التي تدعم قطاع التصدير

أ- وضع نماذج تمويلية لتشجيع زيادة الصادرات التركية مثل منح القروض المطلوبة للعمليات الإنتاجية

ب- تيسير إجراءات منح حوافز التصدير ، والتوسع فى الاستثمار الخاص بسلع التصدير.

ج- التوسع فى النظم المالية والنقدية التي تتيح سرعة استخدام عوائد النقد الأجنبي من جانب المصدر ، وذلك بغرض توفير مصادر التمويل الذاتي .

د- إعفاء العينات التجارية من الرسوم والمصاريف الإدارية .

ه- العمل على تنمية قطاع رائد للتصدير منه على سبيل المثال قطاع السلع الغذائية

٢- تجربة سنغافورة :

يعتبر التوجه التصديري هو أساس النمو السريع لسنغافورة، وقد رحبت سنغافورة برأس المال الأجنبي وتعتبر معظم الصناعات بها من نوع الصناعات كثيفة رأس المال مثل صناعة تكرير البترول.

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات لسنغافورة .

جدول (٣) صادرات السلع والخدمات لسنغافورة (بالمليار دولار)

السنة	القيمة بالمليار دولار	نسبة النمو ٪	الناتج القومي الإجمالي ٪
١٩٩٠	٦٥,٠٥	١٢,٩٢	١٧٧,١٥
١٩٩١	٧٦,٦٣	٨,٥٩	١٦٨,٥٢
١٩٩٢	٨٤,٣١	٧,٢٢	١٦١,٦٤
١٩٩٣	٩٧,٩٧	١٧,١٠	١٦١,٥٤
١٩٩٤	١٢٢,٤٧	١٨,٦٩	١٦٦,٠
١٩٩٥	١٥٩,٢٨	٢٢,٢١	١٨١,٢٢
١٩٩٦	١٦٩,٧٤	٩,٦٠	١٧٦,٠٧
١٩٩٧	١٧٠,١٩	١٠,٣٣	١٦٩,٩١
١٩٩٨	١٤٢,٦٤	٤,٣٩-	١٦٧,٥٩
١٩٩٩	١٥٢,٨٨	٧,٨٣	١٧٧,١٩
٢٠٠٠	١٨١,٣٠	١٤,٤٣	١٨٩,١٨
٢٠٠١	١٦٤,٧٢	٣,٥٤ -	١٨٤,٤٨
٢٠٠٢	١٧٠,٩٨	٧,٥٠	١٨٥,٩٧
٢٠٠٣	١٩٩,٠٢	١٤,٢١	٢٠٥,١٨
٢٠٠٤	٢٤٧,١٣	١٩,٠٩	٢١٦,٤٢
٢٠٠٥	٢٨٨,٢٥	١٢,٤٩	٢٢٦,٢٣
٢٠٠٦	٣٤٠,٠٩	١١,١٥	٢٣٠,١١
٢٠٠٧	٣٨٦,٥٣	٨,٦٠	٢١٤,٧٦
٢٠٠٨	٤٤٤,٤٢	٤,٨٣	٢٣١,١٩
٢٠٠٩	٣٦٩,٧٥	٧,٦٦ -	١٩٢,١٧
٢٠١٠	٤٧٢,٢٥	١٧,٤٤	١٩٩,٧٥
٢٠١١	٥٦٠,٨٧	٦,٦٧	٢٠٣,٢٤
٢٠١٢	٥٧٢,٧٩	١,٧٠	١٩٧,٠٦
٢٠١٣	٥٩٠,٨٩	٥,٩٥	١٩٤,٠٨
٢٠١٤	٥٩٥,٨٩	٣,٣٦	١٩١,٢٧
٢٠١٥	٥٣٩,١٤	٤,٧٤	١٧٧,٣٩
٢٠١٦	٥٢١,٠	١,١٠	١٦٨,١٩
٢٠١٧	٥٦١,٤٨	٤,١٠	١٧٣,٣٥

المصدر / بيانات البنك الدولي

وعلى الرغم من نجاح سنغافورة فى تنمية سياسة التصنيع بها إلا أنها بدأت من سياسة الإحلال محل الواردات مع حلول منتصف الستينيات من القرن العشرين، وكان الاهتمام الرئيسي أن الشركة لا تنتج إلا للسوق المحلي حتى سنة ١٩٦٥ ، نتيجة لذلك ظلت مشكلة البطالة فى سنغافورة لعدة سنوات بعد الاستقلال، يضاف إلى ذلك الأثر السيئ لسياسة الإحلال محل الواردات على الصادرات والتي أسهمت فى تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات، وفي سنة ١٩٦٧ بدأت سنغافورة فى تبني استراتيجية التصنيع ذات التوجه التصديري. هذا ما انعكس فى إحداث التغييرات الجذرية لمجموعة

سياسات التنمية الاقتصادية ، ولقد شجع الهيكل الجديد لسياسات التنمية الاقتصادية على إقامة مجموعة من التجهيزات الصناعية الجديدة والتي تهدف

جميعها لترويج الصادرات، ونتيجة لانخفاض معدلات الأجور مع الموقع الاستراتيجي للدولة فى آسيا وكفاءة وسائل النقل والتوجه التجاري الخارجي الجديد وهيكل الاستثمار، كانت كلها عوامل جعلت من سنغافورة مركزاً لجذب الشركات متعددة الجنسيات، والتي بدأت فى التوسع ودخول هذه المنطقة، ولتحقيق هدف خلق الوظائف الجديدة تم تقديم عدد من الحوافز سنة ١٩٦٧ فى ظل قانون توسيع الحوافز الاقتصادية، منها على سبيل المثال : خفض معدلات الضرائب على الدخول الناتجة عن الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، هذه السياسات - بالإضافة إلى عدد آخر من العوامل المستقلة والتي يعتبر من أهمها التوسع السريع فى النظام التجاري الدولي خلال تلك الفترة واعادة تخصيص مصانع الغزل والنسيج من الدول الأسيوية الأخرى – يمكن النظر إليها على أنها أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة الاستثمار الصناعي الكلي خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٦٨و ١٩٧٣ عن ٢,٣ مليار دولار، وقد استفادت قطاعات الخدمات الصناعية والمالية من الزيادة فى الاستثمار الأجنبي، وداخل الأنشطة الصناعية كان هناك توسع فى الالكترونيات، تكرير البترول، قطع غيار السفن، قطاعات المنسوجات، وهو الأمر الذي ساعد على استيعاب عدد كبير من القوى العاملة الموجودة.

وفيما يتعلق بالخدمات المالية فقد كان لإقامة البنك الأمريكي الآسيوي دور كبير فى إنشاء مجموعة من التسهيلات التمويلية الدولية للعمل فى سوق الدولار الأسيوي، والذي يميز المرحلة الأولى من النمو السريع فى هذا السوق هو ظهور سنغافورة كمركز مالي دولي رئيسي، أما النجاح الذي حققته سنغافورة فى المرحلة الثانية للتنمية فيمكن أن يعزى ليس للزيادة السريعة فى الاستثمار الأجنبي والصادرات فقط، ولكن أيضا للنمو الحاد فى التوظيف الذي أدى إلى تحول سنغافورة من اقتصاد يتمتع بفائض عمالة منخفضة الأجر إلى اقتصاد يكتظ بالعمالة المرتفعة الأجر.

٣- تجربة أندونيسيا :

فى سنة ١٩٦٦ إستطاعت الحكومة الأندونيسية أن تكفل استقرار السياسة الاقتصادية فعملت على خفض معدل التضخم الذي بلغ ٦٣٩ ٪ ، واهتمت بإصلاح البنية الأساسية وزيادة معدلات الصادرات مع توفير ما يكفي للاستهلاك المحلي، وقد انتهجت أندونيسيا فى تحقيق أهداف سياسة اقتصادية تركز على التوجه

الاقتصادي غير المباشر، حيث قامت الدولة بتوجيه اقتصادها من خلال مؤسساتها العامة مع إعطاء القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي غاية إهتمامها، بالتصدير إلى

جدول (٤) صادرات السلع والخدمات اندونيسيا (بالمليار دولار)

السنة	القيمة بالمليار دولار	الناتج القومي الإجمالي ٪
١٩٩٠	٢٨,٩٨	٢٧,٣١
١٩٩١	٣٣,٠٦	٢٨,٣٥
١٩٩٢	٣٨,٨٠	٣٠,٣١
١٩٩٣	٤٢,٢٧	٢٦,٧٥
١٩٩٤	٤٦,٩٠	٢٦,٥١
١٩٩٥	٥٣,١٩	٢٦,٣١
١٩٩٦	٥٨,٧٢	٢٥,٨٢
١٩٩٧	٦٠,١١	٢٧,٨٦
١٩٩٨	٥٠,٥٦	٥٢,٩٧
١٩٩٩	٤٩,٧٢	٣٥,٥١
٢٠٠٠	٦٧,٦٢	٤٠,٩٨
٢٠٠١	٦٢,٦٣	٣٩,٠٣
٢٠٠٢	٦٣,٩٦	٣٢,٦٩
٢٠٠٣	٧١,٥٥	٣٠,٤٨
٢٠٠٤	٨٣,٧٤	٣٣,٢٢
٢٠٠٥	٩٧,٣٩	٣٤,٠٧
٢٠٠٦	١١٣,٨٤	٣١,٠٣
٢٠٠٧	١٢٧,٢٣	٢٩,٤٤
٢٠٠٨	١٥٢,٠٩	٢٩,٨١
٢٠٠٩	١٣٠,٣٦	٢٤,١٦
٢٠١٠	١٨٣,٤٨	٢٤,٣٠
٢٠١١	٢٣٥,٠٩	٢٦,٣٣
٢٠١٢	٢٢٥,٧٤	٢٤,٥٩
٢٠١٣	٢١٨,٣١	٢٣,٩٢
٢٠١٤	٢١٠,٨٢	٢٣,٦٧
٢٠١٥	١٨٢,١٦	٢١,١٦
٢٠١٦	١٧٨,٢٦	١٩,١٢
٢٠١٧	٢٠٦,٨٧	٢٠,٣٧

المصدر / بيانات البنك الدولي

وقد تضمنت خطط الحكومة إصلاح جميع القطاعات التي من شأنها تنمية الاقتصاد الأندونيسي، خاصة قطاع التعدين والزراعة، كما أولت القطاع المصرفي أهمية كبيرة حتى تمكّنه من القيام بدوره على أكمل وجه ، وقد زادت الصادرات الأندونيسية بمعدلات متضاعفة حيث ارتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ ١٣,٦ ٪ خلال الفترة الممتدة بين سنتى ١٩٨٧ – ١٩٩٣ . وقد حملت قائمة الصادرات الأندونيسية مجموعة متنوعة من المنتجات إذ تعتبر أندونيسيا المورد الرئيسي لبعض السلع مثل القصدير، المطاط، الغاز الطبيعي السائل، القهوة،..الخ، والسلع المصنعة مثل الالكترونيات ، المنسوجات، الأغذية المصنعة، الأسمنت،...الخ، وتقوم أندونيسيا

مجموعة متنوعة من الدول تتصدرهم اليابان، الصين، ألمانيا، هولندا، الولايات المتحدة، وقد نجحت أندونيسيا فىتنويع إستراتيجياتها التصديرية فى جزء كبير منها نتيجة نجاحها فى جذب الاستثمار الأجنبي، كما كان للمشروعات دور كبير فى جلب الآلات، التكنولوجيا، الاتصالات مع السوق الخارجي وتدريب العمالة فى أندونيسيا. كما كان للمساعدات التي قدمتها الحكومة الأندونيسية للمصدرين دور فى إنجاح سياستها التصديرية، حيث كان صنَّاع القرار فى أندونيسيا يرون أن أفضل الطرق لتحقيق رغبة الشركات فى زيادة صادراتهم ليس منح حوافز لقطاعات بعينها، بل فضلت خلق مستوى من الحوافز للجميع على نحو يشجع الاستثمارات، وبالنسبة لبيئة أعمال المصدرين فقد منحت الحكومة الأندونيسية الشركات المصدرة التي لا تقل صادراتها عن ٦٥٪ من إنتاجها الحوافز التالية:

- عدم فرض قيود على الواردات.
- إعفاء جمركي من الرسوم على الواردات، وضريبة القيمة المضافة على الآلات والمواد الخام.
- السماح بحوالي ٩٥٪ ملكية أجنبية.
- أنشأت الحكومة الأندونيسية نظاما لتمويل الصادرات يقدم ائتمانا قبل وبعد الشحن.

٤- تجربة ماليزيا :

الجدول التالي يبين تطور الصادرات الماليزية : -

جدول (٥) صادرات السلع والخدمات الماليزية (بالمليار دولار)

السنة	القيمة بالمليار دولار	نسبة النمو ٪	الناتج القومي الإجمالي ٪
١٩٩٠	٣٢,٧٨	١٧,٨٢	٧٤,٤٧
١٩٩١	٣٨,٢٥	١٥,٧٧	٧٧,٨٣
١٩٩٢	٤٤,٩٦	١٢,٦٠	٧٥,٩٨
١٩٩٣	٥٢,٧٩	١١,٥٤	٧٨,٩٢
١٩٩٤	٦٦,٤٠	٢١,٩١	٨٩,١٥
١٩٩٥	٨٣,٤٦	١٨,٩٦	٩٤,٠٩
١٩٩٦	٩٢,٣٦	٩,٢٣	٩١,٥٨
١٩٩٧	٩٣,٢٩	٥,٤٩	٩٣,٢٩
١٩٩٨	٨٣,٥٣	٠,٤٩	١١٥,٧٤
١٩٩٩	٩٦,٠٢	١٣,١٦	١٢١,٣١
٢٠٠٠	١١٢,٣٧	١٦,٠٧	١١٩,٨١
٢٠٠١	١٠٢,٤٤	٦,٨٣ -	١١٠,٤٠
٢٠٠٢	١٠٩,٢٢	٥,٤٣	١٠٨,٣١
٢٠٠٣	١١٧,٨٥	٥,١٣	١٠٦,٩٤
٢٠٠٤	١٤٣,٩٣	١٦,٠٦	١١٥,٣٧
٢٠٠٥	١٦٢,٠٥	٨,٣	١١٢,٩٠
٢٠٠٦	١٨٢,٥٢	٦,٦٨	١١٢,١٩
٢٠٠٧	٢٠٥,٤٩	٤,٤٣	١٠٦,١٧
٢٠٠٨	٢٢٩,٦٦	١,٥٧	٩٩,٥٠
٢٠٠٩	١٨٤,٩٠	١٠,٨٨ -	٩١,٤٢
٢٠١٠	٢٢١,٦٩	١٠,٤٢	٨٦,٩٣
٢٠١١	٢٥٤,٠٢	٤,١٨	٨٥,٢٦
٢٠١٢	٢٤٩,٣٥	١,٧٤ -	٧٩,٣٠
٢٠١٣	٢٤٤,٤٩	٠,٢٦	٧٥,٦٣
٢٠١٤	٢٤٩,٤٧	٥,٠٤	٧٣,٩٧
٢٠١٥	٢٠٩,٢٩	٠,٢٥	٧٠,٦٠
٢٠١٦	٢٠٠,٦٦	١,١٥	٦٧,٦٧
٢٠١٧	٢٢٤,٧٨	٩,٥٦	٧١,٤٧

المصدر / بيانات البنك الدولي

لقد نجحت ماليزيا فى ترقية صادراتها بنسبة ١٧ ٪ فى المتوسط خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٣ حيث وصلت إلى ٤٧ مليار دولار أمريكي، وقد استمرت ماليزيا فى إنتهاجها لاستراتيجية التصنيع الأمر الذي انعكس بالايجاب على صادراتها، حيث شكلت المنتجات الصناعية ٧١ ٪ من إجمالي هذه الصادرات سنة ١٩٩٣ ، واستمرت فى هذا الإتجاه إلى غاية منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، هذا بعد أن كان البترول الخام عمود الصادرات الماليزية، بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار. ومن بين الصادرات الماليزية نجد الآلات الكهربائية حيث بلغت مساهمتها حوالي ٦٠ ٪ فى صادرات ماليزيا الصناعية [١] ، يليها من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن ، وقد نجحت ماليزيا فى تنويع أسواق

(١) السواعي خالد محمد، ٢٠٠٦)، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، الطبعة الأولى، ص ٢١١.

صادراتها على مستوى العالم، حيث تصدر إلى اليابان ١٧ ٪ من صادراتها الإجمالية ، كما تصدر للاتحاد الأوروبي حوالي ١٦ ٪ من صادراتها وتتلقى الولايات المتحدة منها ما يقارب ١٥ ٪.وقد مثل الاستثمار الأجنبي عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا فى العصر الحديث، وقد أفاد هذا الاستثمار الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم سواء الأمامية أو الخلفية، ومكّن الاستثمار الأجنبي ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها وابعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، وتعتبر صادرات الإلكترونيات أهم أنواع صادرات ماليزيا منذ مطلع حقبة التسعينيات من القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وقد كان هذا التطور فى هيكل الصادرات الماليزية كنتيجة لمرحلة الصناعات التصديرية التي دخلتها ماليزيا والتي بدأت مطلع السبعينات . حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية فى مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية واصدار تراخيص منتجات أجنبية وانشاء مناطق تجارة حرة . بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي هناك عامل آخر أدى إلى تفعيل الصادرات الماليزية، والمتمثل فى نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل للصادرات الماليزية على نطاق واسع، حيث قدمت ماليزيا حوافز لكل من المنتجين والمصدرين فى المناطق غير النامية، وللمستوردين للتكنولوجيا الجديدة أو المستثمرين فى المنتجات غير التقليدية، وعلاوة على ذلك فقد قدمت الحكومة الماليزية دعما للصادرات عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات والحوافز، والتي من بينها ما يلي:

- إعفاء ٥٠ ٪ من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته ٥٪ من قيمة الصادرات.
- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات متضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين على الصادرات وتأمين الحمولات المستوردة.
- استرداد قيمة الجمارك والرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة فى الصادرات.

المبحث الثاني

سياسات مقترحة لتنمية الصادرات المصرية

مقدمة

تنمية الصادرات بالنسبة لمصر تعد قضية أساسية ومحورية ، بما تسهم به من توفير النقد الأجنبي ، وإعادة التخصيص الكفء للموارد . وتتضمن هذه المقترحات نوعين من السياسات: سياسات قصيرة الأجل تعمل على تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة واستغلال مواطن القوة الحالية للوصول إلى تشغيل الطاقة التصديرية الحالية بالكامل؛ وسياسات طويلة الأجل تعمل على زيادة الطاقة التصديرية من السلع القائمة بالفعل، وتنويع هيكل السلع وزيادة جودتها. وتظهر آثار النوع الأول من السياسات خلال مدى قصير)١-٢سنوات (، بينما يستغرق تحقيق أهداف النوع الثاني وقتا أطول) ٣-٧ سنوات (.

أولا: - السياسات قصيرة الأجل [١]

تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة حيث تركز هذه السياسات على السلع التي حققت مصر فيها ميزة نسبية، بحيث يتم تشجيعها بمزيد من المعاملة التفضيلية والحوافز.وفقا لبيانات التصدير لعام٢٠٠٨الميزة النسبية الظاهرة لمصر إزاء بقية دول العالم فى أهم السلع التصديرية هي : الأسمنت، ومنتجات الخزف، والمنتجات الكيماوية، ومصنوعات النحاس، والمنتجات النسجية، والملابس الجاهزة، والحديد والصلب، وغيرها ، ومن ثم ينبغي البدء بتعظيم الصادرات من هذه السلع قبل غيرها .

وتتمثل أهم السياسات قصيرة الأجل فيما يلي:

١- مساندة الصادرات: فى ظل الاختلالات الهيكلية التي تعوق التصدير تصبح مساندة الصادرات وسيلة أساسية لدعم تنافسية المنتج المصري. وبينما بلغت نسبة الدعم إلى الناتج فى مطلع الألفية ١,٥٪لمجموع الدول المتقدمة و٠,٦٪لمجموع الدول النامية(World Trade Report ٢٠٠٦) . لم يتجاوز دعم الصادرات فى مصر ٠,٤ ٪ من الناتج فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ . ويضاف إلى هذا أن جميع الدول المنافسة لمصر تدعم مصدريها ، كما أنها لا تحصر الدعم فى صورة واحدة، ولكنها تقدمه فى

(١) هناء خير الدين و طارق الغمراوى ، اراء فى السياسة الاقتصادية سياسان مقترحة لتنمية الصادرات المصرية - ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، العدد ٢٤ ، ابريل ٢٠١٠

صور متنوعة. حيث تقوم الصين على سبيل المثال بمنح المصدرين مدفوعات نقدية مباشرة، وقروض تفضيلية، بالإضافة إلى تمويل البحوث والابتكار لإيجاد منتجات جديدة للتصدير، ودعم التسويق، والحفاظ على تنافسية سعر الصرف، إضافة إلى توفير الأراضي للمصدرين بأسعار مدعمة (Samuelson 2009). كذلك اتبعت تركيا[1] عدة سياسات لمساندة الصادرات، وفي مقدمتها الدعم المباشر كنسبة من حجم الصادرات؛ وتوفير الواردات من مستلزمات الإنتاج بدون جمارك، حتى نسبة معينة من الصادرات قد تصل إلى٦٠ ٪ ؛ وتوفير قروض للمصدرين تصل إلى ٢٥٪ من قيمة المشروع

(Arslan and van Wijnbergen 1993) . وفي مصر حققت الصناعات التي استفادت من الدعم المباشر معدلات نمو مرتفعة فى صادراتها خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، ولكن لا بد من التأكيد على أهمية توجيه الدعم للشركات التي تعمل على تحقيق أهداف التصدير من خلال رفع كفاءة العاملين بها عن طريق البرامج التدريبية المختلفة، وتحسين جودة المنتج من خلال دعم البحوث والتطوير ، وتوسيع القاعدة التصديرية لها بمزيد من الاستثمارات ، وتصدير السلع مرتفعة القيمة المضافة، وزيادة الاعتماد على المكون المحلي فى عملية الإنتاج. حيث تساعد هذه الإجراءات على تقليل المعوقات الهيكلية للتصدير ، مع إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الصناعات التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية أو توشك أن تحقق فيها هذه الميزة. كذلك ينبغي زيادة رأس مال صندوق دعم الصادرات لتوسيع قاعدة المستفيدين منه.

٢-الارتقاء بالتسويق: وذلك عن طريق تنظيم تدريب موسع ومتميز للمصدرين لتنمية مهارات التسويق الدولي لديهم، بالإضافة إلى تأسيس ودعم الشركات التسويقية المتخصصة لكل نشاط، وجذب الشركات التسويقية العالمية وتهيئة مناخ العمل لها.

٣- الشحن: بالإضافة إلى أهمية الاستثمار فى البنية التحتية للشحن، ينبغي البدء بتخفيض رسوم الشحن والتخزين والنولون البحري. وفي هذا الصدد، يمكن استهداف الوصول بتكلفة التصدير والاستيراد إلى مستويات أفضل الدول إقليميا ثم أفضل الدول عالميا.

(1) Alp,Harun,and Selim Elekdag,2011,"The Role of Monetary Policy in Turkey during the Global Financial Crisis" IMF Working Paper,No.11/150 (Washington: International Monetary Fund)

٤- تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد: وذلك للوصول إلى المستويات العالمية من حيث المدة التي تستغرقها هذه الإجراءات. وفي هذا الصدد، يمكن استهداف تخفيض عدد الأيام اللازمة للتصدير من ١٤ يوما)حاليا (إلى ٥ أيام)الدانمرك(، وعدد الأيام اللازمة للاستيراد من ١٥ يوما)حاليا(إلى ٣ أيام) سنغافورة(.

٥- التمويل: لابد من تيسير شروط الإقراض وخطابات الضمان للمصدرين لا سيما صغار المصدرين، إضافة إلى إنشاء المؤسسات التي تتولى التأمين المطلوب ضد مخاطر التصدير . ومن أجل ذلك ينبغي تحفيز المؤسسات التي تقوم بهذه الأنشطة . كما يمكن استحداث حوافز تمويلية مثل التمويل المجاني الجزئي للمصدرين الذين يدخلون سوقا جديدة ، أو يحرزون مركزا عالميا.

٦-تطوير نظام السماح المؤقت والدروباك: حيث يشمل جميع الأجزاء المستوردة الداخلة فى السلع المصدرة، وخاصة التي لا يوجد لها بديل محلي، وهو ما طبقته بنجاح ماليزيا ونيوزيلندا وفي هذا الصدد لا بد من إزالة المعوقات البيروقراطية لهذه الإجراءات حتى لا تفرّغ هذه الحوافز من مضمونها

٧- الحوافز الضريبية : يجب إعفاء ارباح أنشطة التصدير اعفاء كاملا -ورد أي ضرائب تكون قد حملت على السلع والخدمات المصدرة - وكذلك السلع الوسيطة الداخلة فى تصنيعها .

ثانيا : السياسات طويلة الأجل): زيادة وتنويع الطاقة التصديرية)

وفيها ينصب الاهتمام على توسيع القاعدة التصديرية كما، وتطوير هيكلها بالدخول فى الصناعات مرتفعة القيمة

المضافة وكثيفة العمالة، ثم الصناعات مرتفعة القيمة المضافة وعالية التقنية. ومن أهم هذه السياسات ما يلي: [٢]

١- إدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التصدير: فعلى الرغم من أن هذه الشركات تلعب دورا محوريا فى الإنتاج وتسهم بنسبة ٨٠ ٪ من إجمالي القيمة المضافة، إلا أن مساهمتها فى الصادرات لا تتجاوز٤ ٪. ويمكن تشجيع هذه الشركات

(1) Ahmed,K(2003)Empirical Examination of Malaysia Exchange Rates.Price level and output some introductory results.Conference Proceedings,Ryerson University,Toronto, Canada

(٢) هناء خير الدين و طارق الغمراوى . اراء فى السياسة الاقتصادية – سياسان مقترحة لتنمية الصادرات المصرية - . المركز المصري للدراسات الاقتصادية . العدد ٢٤ . ابريل ٢٠١٠

عن طريق منحها تسهيلات تمويلية وإجرائية، ثم مساعدتها فى اختيار السلع التصديرية، مع ربطها بالمنشآت الكبيرة من خلال سلسلة القيمة؛ وتقديم التدريب الكافي لها حتى يصبح منتجها قادرا على المنافسة فى الأسواق الخارجية، ومساعدتها فى اختيار الأسواق مع التركيز على فتح أسواق جديدة لا سيما الأسواق الواعدة فى آسيا.

٢- رفع كفاءة العمالة: ويعد هذا من أهم عوامل الارتقاء بجودة المنتج المصري، والدخول فى الصناعات عالية التقنية، ورفع الإنتاجية. ومن أهم وسائل ذلك:

- وضع خطة عمل شاملة بالتعاون مع القطاع الخاص للارتقاء بالتعليم الفني.
- مساندة الشركات التي تقدم التدريب الفني اللازم للعمالة.
- التعاون مع حكومات الدول المتقدمة لإنشاء مراكز للتدريب الفني فى مصر فى مختلف القطاعات.
- تحسين نظم إدارة العمالة داخل الشركات بحيث تكون هناك رقابة قوية على الأداء، وتقوية نظم التقييم والإثابة والعقاب.

٣- تكثيف البحوث والتطوير والابتكار : ومن أهم آليات تحقيق ذلك ما يلي :

- منح حوافز متنوعة للشركات التي تنشئ وحدات للبحوث والتطوير والابتكار وتحسين الجودة.
- تشجيع الشركات على الدخول فى شراكة مع الجامعات والمراكز البحثية، حيث تمول الشركات المشروعات البحثية وتستفيد من نتاجها الفكري مباشرة.
- منح امتيازات للشركات التي تحصل على شهادات الجودة والمطابقة للمواصفات العالمية.

* توجيه الاستثمارات إلى الصناعات متوسطة التقنية وكثيفة العمالة مثل الإلكترونيات البسيطة، ثم منح مزيد من الحوافز للصناعات عالية التقنية مثل أجهزة الاتصال المتطورة والصناعات

البيوتكنولوجية؛ أي تقديم حوافز ضريبية أولا للاستثمار فى الصناعات متوسطة التقنية كثيفة العمالة،

ثم إعفاءات وحوافز أكبر فى وقت لاحق للصناعات عالية التقنية، بعد أن يتم رفع كفاءة العمالة بما يناسب هذه الصناعات، وإنشاء مناطق صناعية متكاملة للصناعات المتطورة تجمع كلا من المنتجين لهذه الصناعات المختلفة والمنتجين لمدخلاتها مع توفير البنية التحتية التي يحتاجونها..

٤- تطوير البنية التحتية بما يتفق مع متطلبات التصدير : بما فى ذلك النقل والشحن والاتصالات والكهرباء، وخاصة الاستثمار فى تحسين خدمات الموانئ البحرية والجوية، وزيادة الطاقة الاستيعابية لها، إضافة إلى زيادة خطوط الشحن إلى جميع الأسواق العالمية ، ومنها الأسواق ذات الفرص التصديرية العالية كالأسواق الإفريقية والآسيوية .

٥- العمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر: والذي يزيد من الطاقة التصديرية عن طريق الاستثمارات، كما يعد عاملا رئيسيا فى نقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، ينبغي ربط حوافز الاستثمار الأجنبي بالأداء المحقق لأهداف التصدير، كالاستثمار فى الصناعات عالية القيمة المضافة، وتقديم التدريب الجيد للعمالة.

ثالثا : دراسة احصائية على أهم المقومات التي تؤثر فى زيادة الصادرات

باستخدام برنامج Eviews فى تحليل البيانات ، ومن أهم الأساليب التي تم الاعتماد عليها لإجراء اختبار فروض الدراسة ووصف متغيراتها الانحدار الخطى المتعدد لسلسلة زمنية من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٧م لبيان العلاقة الارتباطية بين قيمة الصادرات ومحدداته،ونسبة التفسير(المتغيرات المستقلة للمتغير التابع) ، وتحديد العوامل المؤثرة فى قيمة الصادرات ، حيث يقوم النموذج الإحصائي التالي على دراسة أثر المتغيرات المستقلة وهي الناتج القومي الإجمالي GDP (Y1) ، واجمالي الناتج الصناعي INDUSTRIAL_PRO (Y2) ، وسعر الصرف EXCHANGE_RATE (Y3) دراسة أثر هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو الصادرات Export (X) .

وتم تقدير المعادلة الانحدار الاتية :

$$X = B0 + B1Y1 + B2Y2 + B3Y3 + U1$$

$$B3 + (\ Export = B0 + B1(GDP) + B2\ (INDUSTRIAL_PRO\ (EXCHANGE_RATE) + U1$$

وسوف يتم تقدير هذه المتغيرات على كلا من تركيا ومصر.

أولا : تركيا

exchange rate	dfi	Industrial Exp	Industrial pro	GDP	Export	
٠,٦٣	٩٨٢	٤٣١٤٠	٥٨٩٢٨	٢٧٢٩٧١	٥٣٠٨٩	٢٠٠٠
١,٢٣	٣٣٥٢	٤٣٤٦٧	٤١٩٥٤	٢٠٠٢٥٣	٥٣٢٢٣	٢٠٠١
١,٥١	١٠٨٢	٤٨٨٩٥	٤٧٨٧٤	٢٢٨٤٢٢	٥٨٣٢٠	٢٠٠٢
١,٥	١٧٠٢	٥٧٩٨٤	٦٣٠٠٨	٣١١٨٢٦	٦٩٣٥٩	٢٠٠٣
١,٤٣	٢٧٨٥	٧٧٧٥٩	٨٠١٠٠	٤٠٤٧٧٦	٩٢٠٨٨	٢٠٠٤
١,٣٤	١٠٠٣١	٨٥٨٠٦	٩٨٨٩٨	٥٠١٤٢٢	١٠٥٣٨٧	٢٠٠٥
١,٤٣	٢٠١٨٥	٩٦٦٠٤	١٠٩٣٧٨	٥٥٢٥٠٤	١١٩٦١٩	٢٠٠٦
١,٣	٢٢٠٤٧	١١٦٠٠٧	١٣٢٨٨٩	٦٧٥٧٥٤	١٤٢٣٩٦	٢٠٠٧
١,٣	١٩٨٥١	١٣٧٢٣٩	١٤٨٣٠٠	٧٦٤٢٢٢	١٧٤٤٦٦	٢٠٠٨
١,٥٥	٨٥٨٥	١١١٤٤٠	١١٨٨٤٧	٦٤٤٦٥٧	١٤٥٥٢٢	٢٠٠٩
١,٥	٩٠٨٦	١٢٢٧١٩	١٤٢٨٥٠	٧٧١٨٧٧	١٥٧٨٢٩	٢٠١٠
١,٦٧	١٦١٤٢	١٤٣٣٤٥	١٦٤٥٤٠	٨٣٢٥٤٦	١٨٥٢٤٤	٢٠١١
١,٨	١٣٧٤٥	١٤٦٥٣١	١٦٨٦١٥	٨٧٣٩٨٢	٢٠٦٨٤٨	٢٠١٢
١,٩	١٣٤٦٣	١٦١٤٥٦	١٨٦٦٣٦	٩٥٠٥٩٥	٢١١٧١٩	٢٠١٣
٢,١٩	١٢٧٨٤	١٧٠٦٩٤	١٨٧٦٩٨	٩٣٤١٦٨	٢٢١٩٩٨	٢٠١٤
٢,٧٢	١٧٧١٧	١٥٠٠٠٢	١٦٩٨٣٩	٨٥٩٧٩٤	٢٠٠٧٣٧	٢٠١٥
٣,٠٢	١٢٩٤٢	١٤٣١٧٧	١٦٩٤٦٥	٨٦٣٧١٢	١٨٩٧١٥	٢٠١٦
٣,٦٥	١٠٨٦٤	١٦٢٢٣٦	١٧٥٣٨٩	٢١٦١٣٧٣٦	٢١١٢١٨	٢٠١٧

المصدر : الحولية الاحصائية للبلدان الأعضاء لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، قاعدة بيانات البيزند

Dependent Variable: EXPORT
Method: Least Squares
Date: 06/24/19 Time: 18:42
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7900.718	5850.507	-1.350433	0.1983
GDP	8.79E-05	0.000508	0.173036	0.8651
INDUSTRIAL_PRO	1.149150	0.048233	23.82494	0.0000
EXCHANGE_RATE	4300.321	4324.493	0.994411	0.3369

R-squared	0.987475	Mean dependent var	144437.6
Adjusted R-squared	0.984791	S.D. dependent var	60133.00
S.E. of regression	7415.924	Akaike info criterion	20.85378
Sum squared resid	7.70E+08	Schwarz criterion	21.05164
Log likelihood	-183.6840	Hannan-Quinn criter.	20.88106
F-statistic	367.9161	Durbin-Watson stat	2.196556
Prob(F-statistic)	0.000000		

يتبين من النموذج أعلاه هناك علاقة ارتباط طردية بين زيادة الانتاج القومي والانتاج الصناعي وبين زيادة الصادرات التركية حيث Coefficient الناتج القومي GDP بساوي ٨,٧٩٠ مما يعنى أن زيادة الانتاج القومي بمليار دولار يؤدى إلى زيادة الصادرات بمبلغ ٨,٧٩ مليون دولار، و Coefficient الناتج الصناعي بساوي ١,١٤٩١٥ عند مستوى معنوية Prob بساوي صفر مما يدل على أن زيادة الانتاج الصناعي بمليار دولار يؤدى إلى زيادة الصادرات بمبلغ ١,١٥ مليون دولار ، كذالك هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وزيادة الصادرات التركية حيث Coefficient EXCHANGE_RATE بساوي ٤٣٠٠,٣٢١ عند مستوى معنوية Prob بساوي٠,٣٣ مما يعنى أن انحفاض سعر الصرف بواحد ليرة تركية أدى إلى زيادة الصادرات بقيمة ٤,٣ مليار دولار.

R-Squared تساوى ٠,٩٨٧٤٧٥ وهي مرتفعة وذلك للاعتماد على بيانات منظمة (سلسلة زمنية)، كذلك Prob(F-statistic) تساوى ٠,٠٠٠ مما يدل على هناك علاقة مهمة بين كل المتغيرات المستقلة (GDP, INDUSTRIAL_PRO, EXCHANGE_RATE) وبين المتغير التابع الصادرات EXPORT.

ثانيا : مصر

exchange rate	dfi	Industrial Exp	Industrial pro	GDP	Export	
٣,٤٧	١٢٣٥,٤	٧٠٠٧,٤٣	٣٥٦٥٤	٩٥٦٨٤	١٨٢٣٩,٣٦	٢٠٠٠
٣,٩٧	٥٠٩,٩	٦٠٥٥,٩٣	٣٤٨٧٣	٩٠٧٢٤	١٨٥٤٨,٢٩	٢٠٠١
٤,٥	٦٤٦,٩	٥٩٣٠,٩	٣٤٠٦١	٨٦٥٢١	١٦٨٣٠,٩٨	٢٠٠٢
٥,٨٥	٢٣٧,٤	٤٩١٠,٩٨	٣٠٨١٦	٧٤٠٧٦	١٦١٢٨,٣٧	٢٠٠٣
٦,٢	٢١٥٧,٤	٦٩٢١,٩٤	٣٤٦٣٤	٧٩١٨٧	٢٢٧٩٢,٠٢	٢٠٠٤
٥,٧٨	٥٣٧٥,٦	٦٩٦٣,١٦	٣٩٣٩٠	٩٤٤٥٦	٢٩٥٥٥,٨٤	٢٠٠٥
٥,٧٣	١٠٠٤٢,٨	٧١٨٢,٤٤	٣٤٨٠٩	١٠٧٧٤٢	٣٤٦٨١,٧٩	٢٠٠٦
٥,٦٤	١١٥٧٨,١	٧٤٣١	٤٠٩٨٩	١٣٢١٦٥	٣٩٩٧٣,٨٦	٢٠٠٧
٥,٤٣	٩٤٩٤,٦	١٩٨٣٨,٧	٥٣٩٢٣	١٦٤٨٤٤	٥٤٤٥٧,٤٣	٢٠٠٨
٥,٥٤	٦٧١١,٦	١٩٤٩٢,٤٨	٥٩٣٨٣	١٨٧٩٥٦	٤٦٩٠٢,٤٣	٢٠٠٩
٥,٦٣	٦٣٨٥,٦	١٩٠٨٩,٤٤	٦٧٤٤٤	٢١٤٦٣٠	٤٥٨١١,٩٣	٢٠١٠
٥,٩٣	٤٨٣-	٢٠٠٤٠,٣٩	٧٣٩٦١	٢٣١١٠٠	٤٧٥٢٣,٨	٢٠١١
٦,٠٦	٦٠٢١	١٩٧٠١,٥٤	٩٦٨٢٨	٢٧٦٥٣٦	٤٥٣٤٣,٠٤	٢٠١٢
٦,٨٧	٤٢٥٦	٢١٧٥٨,٩٨	٩٦٠٠٤	٢٧٠٧٨٢	٤٦٠٨٠,٢١	٢٠١٣

٢٠١٤	٤٢٨٦٧,٧٢	٣٠٠٩٤٩	١٠٦٦٠٨	٢١٤٩٣,٥٢	٦٠٣١	٧,٠٨
٢٠١٥	٤١٩٠٢,١٨	٣١٧٧٤٥	١٠٠٨٥١	٢١٥٣٣,٤٤	٦٩٢٥,٢	٧,٦٩
٢٠١٦	٣٧٩٥٨,٩٨	٢٧٠٢٥٥	٧٣٢٠٥	١٣٣٣٣,١٧	٨١٠٦,٨	١٠,٠٣
٢٠١٧	٣١٨٠٦,٤٩	١٩٥١٣٦	٥٤٨٨٨	١٥٥٩٤,٥	٧٣٩١,٧	١٧,٧٨

المصدر: الحولية الاحصائية للبلدان الأعضاء لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، قاعدة بيانات البيزند

Dependent Variable: EXPORT

Method: Least Squares

Date: 19/24/06 Time: 19:33

Sample: 2017 2000

Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21601.84	6185.801	3.492165	0.0036
GDP	0.124061-	0.172081	0.720949-	0.4828
INDUSTRIAL_PRO	0.652412	0.478280	1.364081	0.1941
EXCHANGE_RATE	185.8515-	871.2369	0.213319-	0.8342

R-squared	0.540990	Mean dependent var	34855.81
Adjusted R-squared	0.442631	S.D. dependent var	12447.63
S.E. of regression	9293.051	Akaike info criterion	21.30505
Sum squared resid	1.21E09+	Schwarz criterion	21.50291
Log likelihood	187.7455-	Hannan-Quinn criter.	21.33233
F-statistic	5.500141	Durbin-Watson stat	0.466829
Prob(F-statistic)	0.010425		

يتبين من النموذج أعلاه هناك علاقة ارتباط طردية بين زيادة الانتاج الصناعي وبين زيادة الصادرات المصرية حيث Coefficient الناتج الصناعي بساوي ٠,٦٥٢٤ عند مستوى معنوية Prob بساوي ٠,١٦ مما يدل على أن زيادة الانتاج الصناعي بمليار دولار يؤدى إلى زيادة الصادرات بمبلغ ٦٥٢ مليون دولار ، بينما هناك علاقة عكسية بين كل من الناتج القومي وسعر الصرف وبين الصادرات المصرية حيث Coefficient الناتج القومي GDP بساوي -٠,١٢٤ مما يعنى أن زيادة الانتاج القومي بمليار دولار كان هناك نقص فى الصادرات المصرية بمبلغ ١٢٤ مليون دولار، وهذا يرجع إلى أن زيادة الناتج القومي المصري هو زيادة اسمية فى القيمة وليس زيادة حقيقية .

كما أن EXCHANGE_RATE Coefficient بساوي ١٨٥,٨٥١٥ - مما يعنى أن إنحفاض سعر الصرف بواحد جنيه مصري أدى إلى انخفاض الصادرات بقيمة ١٨٥ مليون دولار . وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من مدخلات السلع المصدرة هي مدخلات مستوردة وارتفاع اسعارها نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع المصدرة.

خاتمة

استعرضنا فى الفصل الأول من البحث أهمية التصدير عموما ولمصر على وجه الخصوص ، وأهم المشكلات التي تعوق نشاط التصدير ، وأهم الحلول والتوصيات التي تساعد على نجاح ونمو نشاط التصدير . كما استعرضنا عرضا لأهم تعريفات التصدير وأهميته ودوافع نشاط التصدير والمشكلات التي تعوق العملية التصديرية . ثم تناولنا لأهم معوقات التصدير فى مصر ومنها معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية . ومعوقات تحد من الطاقة التصديرية . ثم فى الفصل الثاني تناولنا عرض لتجارب بعض الدول المتميزة فى مجال التصدير واسس نجاحها (تركيا – سنغافورة – ماليزيا – اندونيسيا) . وتناولنا لبعض السياسات المقترحة لتنمية الصادرات المصرية والتي تشمل سياسات قصيرة الأجل واخرى طويلة الأجل ، فالسياسات قصيرة الأجل من أهمها ، مساندة الصادرات ، الارتقاء بالتسويق ، الاستثمار فى البنية التحتية للشحن ، تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد ، تيسير شروط الإقراض وخطابات الضمان للمصدرين لا سيما صغار المصدرين ، تطوير نظام السماح المؤقت والدروباك ، مع تقديم الحوافز الضريبية التي تشجع على تنمية الصادرات . أما السياسات طويلة الأجل (زيادة وتنويع الطاقة التصديرية) . ومن أهم هذه السياسات ، إدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة فى منظومة التصدير ، ورفع كفاءة العمالة عن طريق الارتقاء بالتعليم الفني و تقدم التدريب الفني اللازم للعمالة . وتكثيف البحوث والتطوير والابتكار ، وتطوير البنية التحتية بما يتفق مع متطلبات التصدير ، والعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يزيد من الطاقة التصديرية . ويتبين من العرض السابق أن نجاح الدولة فى نشاط التصدير ليس رهنا لسياسة واحدة أو إجراءات نمطية معينة ، بل إن الحاجة إلى تطوير السياسات وتغير الأوزان النسبية لكل سياسة شرط لاستمرار النمو وتحقيق النجاح .

النتائج والتوصيات

من العرض السابق يمكن إستخلاص بعض النتائج والتوصيات الهامة ومنها :

النتائج

١- نجاح أية تجربة فى زيادة الصادرات هو محصلة التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية وتوفير المؤسسات التي تكفل تحقيق الأهداف الموضوعة .

٢-هناك معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل للطاقة التصديرية الحالية المصرية ومنها نقص التسويق الفعال، وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، وارتفاع الرسوم على الصادرات .

٣-هناك معوقات تحد من الطاقة التصديرية المصرية ومن أهمها انخفاض الانتاج الصناعي وانخفاض نسبة مساهمته فى السلع المصدرة ، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير، وتشوه هيكل حوافز الاستثمار فى السلع القابلة للتصدير، وضعف الخبرات والعمالة،وتدني الاهتمام بالبحوث والتطوير.

٤- أن نجاح الدولة فى نشاط التصدير ليس رهنا لسياسة واحدة أو إجراءات نمطية معينة بل إن الحاجة إلى تطوير السياسات وتغير الأوزان النسبية لكل سياسة شرط لإستمرار النمو وتحقيق النجاح ٢

٥- من الدراسة الاحصائية تبين أن هناك علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف، حيث أن الانخفاض الكبير فى قيمة العملة المصرية أثر بالسلب على قيمة الصادرات بالانخفاض .

التوصيات

١- ضرورة تطبيق سياسات قصيرة الأجل تعمل على تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة واستغلال مواطن القوة الحالية للوصول إلى تشغيل الطاقة التصديرية الحالية بالكامل وبحيث تتضمن

- التركيز على السلع التي حققت مصر فيها ميزة نسبية، بتشجيعها بمزيد من المعاملة التفضيلية.

- الارتقاء بالتسويق و الاستثمار فى البنية التحتية للشحن وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد.

- توفير التمويل للمصدريين واستخدام حوافز تصديرية لتشجيع المصدرين الجدد .

- إعفاء ارباح أنشطة التصدير اعفاء كاملا وكذلك السلع الوسيطة الداخلة فى تصنيعها

٢- ضرورة تطبيق سياسات طويلة الأجل تعمل على زيادة الطاقة التصديرية من السلع القائمة بالفعل، وتنويع هيكل السلع وزيادة جودتها

٣-العمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر،والذي يزيد من الطاقة التصديرية ويساعد على نقل التكنولوجيا وينبغي ربط حوافز الاستثمار الأجنبي بالأداء المحقق لأهداف التصدير .

٤- الاهتمام بالانتاج الصناعي والموجه للتصدير و العمل على ضبط السياسة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

المراجع :

المراجع باللغة العربية:-

١-جلال الشافعي،الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب فى مواجهتها،جامعة الزقازيق،٢٠٠٨

-------دورالضرائب فى تنمية الصادرات المصرية وتشجيع مقوماتها،المؤتمر العلمى الرابع ،كلية تجارة الزقازيق ،فرع بنها،ابريل٢٠٠٣تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية

٢-سعيد عبدالعزيز عثمان ، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن ، الدار الجامعية،الاسكندرية،٢٠٠٠ .

٣-شعبان رأفت محمد،،نظم تمويل وضمان إئتمان الصادرات، دار النهضة العربية،القاهرة ،٢٠٠٥

٤-عبد الحميد وعبد المطلب ، نماذج تنموية معاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية

٥- أمل عصام ذكي : مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية فى ظل المتغيرات العالمية المعاصرة،رسالة دكتوراه ، مكتبة عين شمس،٢٠٠٤

٦- محمود عبد الرازق، تكنلوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية،مكتبة الحرية،مصر٢٠٠٦

٧-اركان بوجور سياسات التصدير وأداء التصدير: حالة تركيا »، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، مجلد ١ عدد ٢، مايو/يونيه ١٩٩٤.

٨- إيمان محمد أحمد، (٢٠٠٧)، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية فى مصر، مجلة بحوث . اقتصادية عربية،مصر،القاهرة،العدد ٣٨ .

٩- الدباغ ، مثنى عبد الرزاق، ٢٠١٠ الاصلاح والتغير فى تركيا ، رؤية اقتصادية ، دراسات اقليمية ، العدد (٦) مركز الدراسات الاقليمية . جامعة الموصل

١٠- سعدى فيصل ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية جامعة يحيى فارس العدد ١٠، جوان ٢٠١٦

١١- هناء خير الدين و طارق الغمراوى . اراء فى السياسة الاقتصادية – سياسان مقترحة لتنمية الصادرات المصرية - . المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، العدد ٢٤ ، ابريل ٢٠١٠

١٢- هناء خير الدين وآخرون « إتفاقية منطقة التجارة الحرة لمصرية - التركية ما هي المكاسب المتوقعة ؟ » ورقة عمل ٣٩ ، ديسمبر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

References

1- Ahmed, K. (2003). Empirical Examination of Malaysia Exchange Rates. Price level and Output some introductory results.Conference Proceedings, Ryerson University, Toronto, Canad .

2-Ercan Uygur "Export Police and Export Performance the Case of Turkey" World Bank .Regional and Sectoral Studies.1997.

3-Financial Services in Turkeyh, Invest inTurkey,The Republic of Turkey Prime Ministry investment Support and Promotion agency,2014

4-Louis Kaplow–How Tax Complex Enforcement Affect the Equity and Efficiency of the Income Tax– Cambridge University . First Published .1999.

5-Georg Kopits& David Robinson" Fissical Policy and extermal Performance: the Turkish experience" international monetary fund " fisical policy in open developing economics,1990.p196.

6-Marsden, K, Taxes and Growth, Finance, Development, 1983

7-Chang, A., and M. Robert, 1998, Productivity and Turnover in the Export Market:Micro Evidence from Taiwan and South Korea, The World Bank Economic Review, Vol. 14, No. 1.

8-Goldberg, P., and N. Pavcnik, 2007, Distributional Effects of Globalization in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Vol. XLV, No. 1.

مستخلص

يتناول البحث الدور المهم الذي تلعبه تنمية الصادرات من خلال عرض لدوافع وأهمية الصادرات ، مع استعراض استراتيجية تنمية الصادرات ومزاياها و آليات تنويع وتنمية الصادرات . ثم يتناول البحث تطور حجم الصادرات المصرية مع تحديد لأهم معوقات تنميتها وتحديد أهم سياسات واجراءت تنميتها قصيرة وطويلة الأجل مع الاستعانة بتجارب بعض الدول ذات الأداء المتميز فى التصدير، مستخدما أسلوبا إحصائيا وهو تحليل الانحدار المتعدد. باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews ، بالتطبيق على تركيا ومصر

الكلمات الافتتاحية : الصادرات ، استراتيجية تنمية الصادرات ، آليات تنويع الصادرات ، معوقات الصادرات ، الطاقة التصديرية ، سياسات تنمية الصادرات

Outstanding export performance policies for the development of Egyptian exports

With reference to some countries that have achieved outstanding export performance " Turkey , Singapore , Malaysia , Indonesia "

Applied Study

DR/ Wagdy Mohamady Abdrabo

Abstract

The research examines the important role of export development by presenting the motives and importance of exports . with a review of the export development and mechanisms for diversification and export development . the study also discusses the development of the volume of Egyptian exports , identifying the most important obstacles to their development and identifyingthe most important short and long term development policies and procedures . using the experiences of some countries with Outstanding export performance . using a statistical method , which is the analysis of multiple regression using the statistical program Eviews , applied to turkey and Egypt .

Key Words : Exports , Export Development Strategy , Export diversification mechanisms , Export constraints , Export power , Export Development policies